

قرر :

مادة ١ - إهداء لقاحات للإدارة العامة البيطرية والصحة الحيوانية بالملكة الأردنية الهاشمية في حدود مبلغ قدره خمسمائة وخمسون جنيها .

مادة ٢ - على السيد وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٧ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧)

سيد مرعى

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧

بتحديد رتب ومصدر القطن الزهر الواجب حلجه لاستخراج تقاوى القطن

وزير الزراعة والإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛

وعلى القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتحديد رتب ومصدر القطن الزهر الواجب حلجه لاستخراج تقاوى القطن ؛

قرر :

مادة ١ - أقطان الآثار المتعاقد عليها مع وزارة الزراعة لإنتاج التقاوى تحلج من رتبة جود فيرقا فوق لاستخراج البذرة التقاوى في جميع الأصناف .

مادة ٢ - الأقطان غير المتعاقد عليها من الوزارة تحلج جميعها لاستخراج البذرة التجارية في جميع الأصناف فيما عدا صنف الدندرة فتحلج الأقطان الناتجة منه من رتبة جود فيرقا فوق لاستخراج التقاوى .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه عليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

تحريرا في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٧ (٣ أكتوبر سنة ١٩٦٧)

سيد مرعى

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التي يسرى عليها الحظر المنصوص عنه في المادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة

وزير الزراعة والإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على المادة ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور النافعة للزراعة التي يسرى عليها الحظر المنصوص عنه في المادة رقم ١١٧ من القانون المذكور .

قرر :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١ من القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه نصها الآتى :

” كما يجوز للصحة المذكورة الترخيص لشركات القطاع العام بصيد طائر الدقناش بشرط أن يتم تصديره بالنقد الأجنبي وبعد موافقة وزارة التموين“

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

تحريرا في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٧ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧)

سيد مرعى

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن إهداء لقاحات للإدارة العامة للبيطرة والصحة الحيوانية بالملكة الأردنية الهاشمية

وزير الزراعة والإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالهجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المتقولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة اللجنة المسالية بوزارة الزراعة ؛